

رؤية رقم: 388 بتاريخ: 2012/05/31

مصر: 1805 – 1952 -2012

أوديد إيران

شهد تاريخ مصر الحديث نوعان من الأنظمة السياسية، الأول هو النظام الملكي، والذي بدأ بتولي محمد علي مقاليد الحكم في مصر سنة 1805 م، والثاني بدأ في 23 يوليو سنة 1952 م، حينما أطاح مجموعة من صغار ضباط الجيش بالملك فاروق عن عرشه. هل تمثل الإنتخابات الرئاسية في مصر نهاية الحكم العسكري؟

نتيجة الجولة الأولى مكنتنا بصعوبة من الحصول على إجابة سؤال واحد وهو: من هما المرشحان اللذان سيصلا إلى الجولة الثانية. هي إجابة عسيرة لأن المرشحان اللذان لم يصلا إلى الجولة الثانية أعلنا أنهما سيطعنان على نتيجة الجولة الأولى ويطالبا بإلغاء العملية الإنتخابية.

كل الأسئلة الأخرى تبقى بلا إجابة: الأول يتعلق بالفارق بين الإنتخابات الرئاسية والإنتخابات البرلمانية، فمن جهة حصل الإخوان وحزب النور السلفيي على أكثر من ثلاثة أرباع. وعلى الجهة الأخرى حصل محمد مرسي على ربع الأصوات، وهذا كان كفيلا بمنحه الصدارة، ومن الصعوبة بمكان عزو هذا الضعف في الدعم إلى سبب واحد، وهذا بلا شك يسدفع الإخوان إلى المسارعة من أجل تأكيد حسم فوز مرسي في الجولة الثانية الحاسمة. يمكنني القول بأن معظم السلفيين لم يشاركوا في الجولة الأولى حيث أنهم يحملون عقيدة مخالفة لتلك التي عليها مرشح الإخوان المسلمين، فهل سيتمكن الإخوان من إعطاء السلفيين دافعا لدعم مرشحهم في جولة الحسم.

السؤال الثاني يتعلق، بأحمد شفيق والذي حصل على المركز الثاني و عمرو موسى صاحب المركز الخامس، وهما ينتميان للنظام القديم - نظام مبارك ،بحسب سجلهما الوظيفي. وقدرتهما على حصد ثلث الأصوات. شفيق يمثل محاولة المجلس الأعلى للقوات المسلحة منع جماعة الإخوان المسلمين من السيطرة على مؤسسات الدولة. وكثيرة هي الأسئلة التي تفرضها هذه المحاولة: مبدئيا هل يسعى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى مساعدة شفيق في الجولة الحاسمة، أم أنه مجرد تنويه للإخوان المسلمين على أن المجلس الأعلى لا ينوي التنازل حول دوره في السلطة بسهولة وأن المعركة حول هذه السلطات ستفرض نفسها؟ هوية شفيق العسكرية لا تضمن شيئا للمجلس العسكري، حتى لو كان هو الفائز بالجولة الحاسمة، ففوز شفيق بالمقعد الثاني أثار موجة من واسعة من ردود الفعل والتساؤلات الغاضبة حول صلاحية الإنتخابات ونزاهتها. وعلاوة على ذلك فإن الفوز بالجولة الثانية سيثير تساؤلات في وجه المجلس العسكري تتعلق بصلاحيات الرئيس في الدستور الجديد. الأحزاب المؤيدة لمرشحي الرئاسة طالبت بتأجيل النظر فيما يخص صلاحيات الرئيس إلى ما بعد الإنتخابات. وهذه الأحزاب ستسعى حثيثا إلى تقليص صلاحيات الرئيس حال فوز شفيق. وفي هذه الحالة هل سيصر الجيش على ترك معظم الصلاحيات في يد الرئيس كما كان الحال مع مبارك. هذا بكل تأكيد سوف تتم مواجهته بشدة قد تصل إلى العنف في التحرير ومناطق أخرى. قطاعات أخرى أعنت دعمها لشفيق كالأقباط (رغم إعلان الكنيسة أنها لا تفضل طرفا على حساب الآخر)، عليها أن تعلن إذا كانت مستعدة لتحمل تحريض الأحزاب التي ساءها فوز شفيق واعمال العنف في الشوارع، والمساجد هذا من جهة، وأيضا من قبل الأحزاب العلمانية التي تصدرت المشهد الثوري في الخامس والعشرين من يناير 2011 من جهة أخرى.

على كل حال فإن محاولة القوات المسلحة تقليص صلاحيات مرسي حال فوزه سيضعهم في مواجهة مع الإخوان المسلمين، وقد يفتح باب واسع للنقض حيث سيكون ذلك ضد الرغبة الشعبية.

النجاح الذي حققه المرشح الإشتراكي الناصري حمدين صباحي، والذي حصل على 20% من إجمالي الأصوات، يثير تساؤلا حول تعاون محتمل بين التيارات العلمانية، رغم العداء بين صباحي ونظام مبارك، وهو الأمر الذي منع حزب حمدين صباحي من الحصول على صفة رسمية حتى بعد إزاحة مبارك. لأول وهلة قد يبدو ذلك التحالف أمرا صعبا، ولكن ملايين الأصوات التي دعمت حمدين صباحي، والتي ترغب في ترك بصمتها على النظام لسياسي القادم في مصر، سوف يتعين عليها القيام بهذا الإختيار الصعب. كلا المرشحان سيكون عليهما إعطاء تقديم حزمة من المصالح للمرشحين الخاسرين، الإخوان عرضو منصب نائب الرئيس على مرشحين آخرين، فضلا عن منافع أكثر وضوحا، مثل تبني أجزاء من برامج المرشحين الخاسرين.

من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن سباق الرئاسة، وفي حال عدم وقوع أي تغيرات جذرية على المشهد حتى منتصف يونيو، حيث نتوقع صعوبات، لن تكون بالضرورة أزمات. فإن أحمد شفيقحتى بصلاحيات محدودة، لن يتعدى حد كونه قد يطالب بتغييرات طفيفة على إتفاقية السلام.

التصريحات التي أطلقها مرسي بأريحية كبيرة، ترجح بحدوث فتور في العلاقة، خصوصا في المستويات العليا من هذه العلاقة، مرسي صرح بأن مصر لن تعود كنزا إستراتيجيا لإسرائيل وأنه لن يقابل إسرائيليين، ولكن قد يسمح لرئيس الوزراء بذلك. وفي لقاء مع ال CNN صرح بأنه سيحترم إتفاقية السلام في حال إحترام إسرائيل لها. الرئيس كارتر، والذي كان أحد المراقبين الدوليين على العملية الإنتخابية قال بأنه بناءا على حديثه مع جماعة الإخوان



المسلمين فإنه يشعر أن مصر لن تقوم بإلغاء الإتفاقية من طرف واحد، ولكن قد تسعى لتعديلها. الموقف الأكثر تطرفا يحمله حمدين صباحي والذي وصف إسرائيل بأنها "دولة عدائية، عنصرية، توسعية، لا تحمل أي رغبة في السلام". أي مشاركة من جانبه في الحكومة المصرية سوف تسبب صعوبة شديدة في وجود علاقة مصرية-إسرائيلية، حتى على مستويات أقل من الماضي.

حال فوز مرسي بالجولة النهائية، المقرر إقامتها في ال 16 من يونيو، فإن ذلك سيكون بمثابة إكتمال النظام السياسي المصري الثالث في القرنين الأخيرين. وسيكون الإعلان عن إنتهاء عصر النظام الأحادي، سواء كان ملكيا أو عسكريا. فوز شفيق سوف يؤجل ولكنه لن يمنع هذا التحول، السياسيين المصريين سوف يتعين عليهم التكيف مع سياسة خارجية جديدة: التحالف. إسرائيل أيضا والتي حتى الآن لديها جهة واحدة تتعامل بها مع مصر سواء في القضايا المشتركة أو الإقليمية، سيتعين عليها التكيف مع الموقف حيث صناعة القرار في مصر لن تكون في يد قوة سياسية مركزية، واحدة بعد الآن.